

Distr.: General
26 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في التنمية*

تقرير الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فيما يتصل بتعزيز الحق في التنمية وإعماله. ويشمل الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ ويكمل تقرير الأمين العام والمفوض السامي بشأن الحق في التنمية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين (A/HRC/30/22).

* تُعمّم المرفقات كما وردت باللغة التي قدمت بها فقط.

GE.16-12922(A)



* 1 6 1 2 9 2 2 *



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- ١- قررت الجمعية العامة في قرارها ٤٨/١٤١، الذي أنشأت بموجبه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن يكون من مسؤوليات المفوض السامي تعزيز وحماية أعمال الحق في التنمية وزيادة الدعم المقدم لهذا الغرض من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة أيضاً أن يسلم المفوض السامي بأهمية تعزيز تنمية متوازنة ومستدامة لصالح الناس جميعاً وكفالة أعمال الحق في التنمية، على النحو المحدد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية.
- ٢- وطلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٨/٣٠ إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تدأب على تقديم تقرير سنوي إلى مجلس حقوق الإنسان عن أنشطتها فيما يتعلق بتعزيز الحق في التنمية وإعماله، بما يشمل التنسيق بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة.
- ٣- وأعادت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/١٥٥، تأكيد الطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن يضطلع بفعالية، في سياق تعميم مراعاة الحق في التنمية، بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية بين الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية والتمويل والتجارة وأن يدرج تلك الأنشطة بالتفصيل في تقريره المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان.
- ٤- وطلبت الجمعية العامة، في القرار نفسه، إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الحادية والسبعين وتقريراً مؤقتاً إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ ذلك القرار، يضمهما الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الحق في التنمية وإعماله.
- ٥- ويُقدّم هذا التقرير وفقاً للطلبات الواردة أعلاه، ويعرض معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

- ٦- تسترشد المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ ولايتها الرامية إلى تعزيز وحماية أعمال الحق في التنمية بإعلان الحق في التنمية وإعلان وبرنامج عمل فيينا وقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة وباستنتاجات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية وتوصياته المتفق عليها.
- ٧- ويرد برنامج المفوضية السامية للتنفيذي لأعمال الحق في التنمية في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي وضعه الأمين العام وخطة إدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^(١).

(١) انظر الوثيقة A/69/6/Rev.1، الصفحتان ٤٦٥ و ٤٦٦؛ وخطة إدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: Working for your Rights (العمل من أجل حقوقك)، الصفحات من ٦٣ إلى ٧١؛ والوثيقة A/HRC/27/27، الصفحات من ٦ إلى ١٣.

ألف - الدعم المقدم إلى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

٨- قدمت المفوضية السامية الدعم إلى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية فيما يتعلق بتنظيم دورته السنوية السادسة عشرة المستأنفة^(٢) المعقودة في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ودورته السنوية السابعة عشرة^(٣) المعقودة في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٦. كما قدمت المفوضية السامية الدعم إلى الرئيس - المقرر خلال فترة ما بين الدورتين في إجراء مشاورات غير رسمية وتقديم تقرير الفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة.

٩- ونظر الفريق العامل، خلال دورته السادسة عشرة، في مشروع إطار لتحسين فعالية وكفاءة الفريق العامل أعده الرئيس - المقرر السابق^(٤). وفي دورته السابعة عشرة، نظر في معايير إعمال الحق في التنمية، التي أعدها الرئيس - المقرر^(٥). كما أكمل الفريق العامل القراءة الثانية لمشروع معايير الحق في التنمية والمعايير الفرعية التنفيذية^(٦).

١٠- وأجرى الفريق العامل حواراً تفاعلياً بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع الميسرين المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة والممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة^(٧).

باء - الأنشطة المتعلقة بتعزيز وإعمال الحق في التنمية

١١- خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت المفوضية السامية بأنشطة عديدة، كُرس كثير منها للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية. ويرد أدناه ملخص لعينات من هذه الأنشطة^(٨). وبالإضافة إلى ذلك، أولت المفوضية السامية الاهتمام الواجب للحق في التنمية في سياق دعمها لآليات حقوق الإنسان.

١٢- ففي كولومبيا، دعمت المفوضية السامية عملية إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في الخطة الوطنية للتنمية كوسيلة لإعمال الحق في التنمية وتحقيق السلام. وأُعيرَ اهتمام خاص لمسألة وضع مؤشرات لقياس مدى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢) انظر الوثيقة A/HRC/30/71.

(٣) انظر الوثيقة A/HRC/33/45.

(٤) A/HRC/WG.2/16/2.

(٥) A/HRC/WG.2/17/2.

(٦) A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2.

(٧) انظر الوثيقة A/HRC/33/45.

(٨) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه الأنشطة وغيرها في

www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx

كما عملت المفوضية السامية من أجل تعزيز وحماية الحق في التنمية فيما يتصل بالشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ودعمت إنشاء شبكة مؤلفة من ١٤ شعباً من الشعوب الأصلية المطالبة بالحقوق الجماعية.

١٣- وفي أوغندا، ركزت المفوضية السامية على بناء القدرات المؤسسية لتعزيز وحماية الحق في التنمية. وقدمت المساعدة التقنية إلى الحكومة في مجال إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملية وضع الخطة الوطنية للتنمية، بما في ذلك إدماج مؤشرات حقوق الإنسان في إطارها للرصد والتقييم. وعززت المفوضية قدرة منظمات غير حكومية على المشاركة بفعالية في عملية التنمية ورصد تنفيذ الخطة ودعمت إطلاق شبكة للمدافعين عن المصلحة العامة، تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الوقت ذاته، أجرت المفوضية دورات تدريبية لقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحكمة الدستورية في مجال البت في انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأخيراً، دعم مكتب المفوضية السامية في أوغندا مجموعة من منظمات المجتمع المدني والشبكات القانونية، التي نظمت المؤتمر الوطني الثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن موضوع "معالجة مسألة الإقصاء الاجتماعي في مجال الحصول على المنافع والخدمات الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية المستدامة".

١٤- وفي أمريكا الجنوبية، دعمت المفوضية السامية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور قائم على حقوق الإنسان وركزت على نشر الرسائل الرئيسية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى التدريب وبناء القدرات. وفي أفريقيا، واصلت المفوضية السامية العمل فيما يتعلق بإجراء تقييم لآثار اتفاق المنطقة القارية للتجارة الحرة على حقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال دراسة لتحديد النطاق^(٩). وحُددت عدة مخاطر فيما يتعلق بالتفاوض بشأن الاتفاق وقُدمت توصيات أولية بشأن الأمن الغذائي والعمل وحرية التنقل. ويوفر التقييم للبلدان المتفاوضة قاعدة أدلة وتوصيات بشأن السياسات يمكن بالاستناد إليها وضع سياسة تجارية فعالة ومتناسكة تتوافق مع حقوق الإنسان والالتزامات والأولويات في مجال التنمية.

١٥- وعلى الصعيد العالمي، دعمت المفوضية السامية إدماج الحق في التنمية في إطار تمويل التنمية والعمليات المتعلقة بالتنمية وتغير المناخ والتنمية المستدامة، وقدمت المشورة التقنية في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية والحصول على الأدوية ودعمت المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في هذه المجالات.

(٩) See "Designing the Continental Free Trade Area (CFTA): an African human rights perspective" (May 2012), available at www.fes-globalization.org/geneva/documents/2016/2016_05_HRIA%20of%20the%20CFTA_Publication.pdf

١٦ - وأعدت المفوضية السامية ورقة عن التعاقد المسؤول وتسخير حقوق الإنسان لتحويل طبيعة الاستثمارات^(١٠) في سياق مبادرة 'E 15' الرامية إلى تعزيز نظام التجارة والاستثمار العالمي من أجل التنمية المستدامة، التي نسقها المنتدى الاقتصادي العالمي والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة. ويُتوخى من الورقة إدماج الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية وحقوق الإنسان في العقود بين الدولة والمستثمر. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت المفوضية السامية التقرير المعنون "مبادئ التعاقد المسؤول: إدماج إدارة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان في المفاوضات المتعلقة بالعقود بين الدولة والمستثمر - إرشادات للمفاوضين"^(١١) وأجرت بحثاً وأصدرت تقريراً ووثيقة مرفقة تضع توجيهات لتعزيز مساءلة الشركات وإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية بالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية^(١٢).

١٧ - وأعدت المفوضية السامية التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان^(١٣). وفي التقرير، حُدِّدت الشواغل المشتركة وقُدِّمت توصيات بشأن كيفية معالجة الآثار السلبية للعولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ونشرت المفوضية السامية تقريراً إيضاحياً بشأن مسألة الحصول على الأدوية في سياق الحق في الصحة^(١٤) يوجز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للمنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان المعقود في عام ٢٠١٥ بشأن الموضوع ذاته. ووضعت المفوضية السامية الصيغة النهائية لمنشور بشأن حقوق الإنسان والميزانيات سيكون متاحاً خلال عام ٢٠١٦.

١٨ - واحتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية، نشرت المفوضية السامية صحيفة حقائق عنوانها "أسئلة تُطرح باستمرار عن الحق في التنمية" وأنتجت شريط فيديو قصيراً بعنوان "الحق في التنمية - التنمية حق من حقوق الإنسان"^(١٥). كما نشرت المفوضية السامية الكتيب المعنون "العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، ٢٠١٥-٢٠٢٤: الاعتراف؛ العدالة؛ التنمية"، الذي يتضمن فصلاً عن الحق في التنمية وتدابير مكافحة الفقر^(١٦).

(١٠) متاح في www.ohchr.org/Documents/Issues/Globalization/E15-Investment-OHCHR.pdf.

(١١) انظر الوثيقة A/HRC/17/31/Add.3؛ وهي متاحة أيضاً في

www.ohchr.org/Documents/Publications/Principles_ResponsableContracts_HR_PUB_15_1_EN.pdf.

(١٢) انظر الوثيقة A/HRC/32/19 و Add.1.

(١٣) A/70/154.

(١٤) متاح في www.ohchr.org/Documents/Issues/SForum/SForum2015/OHCHR_2015-Access_medicines_EN_WEB.pdf.

(١٥) متاح في www.ohchr.org/Documents/Publications/FSheet37_RtD_EN.pdf وفي

www.youtube.com/watch?v=pdKfypBTtDI#t=16، على التوالي.

(١٦) متاح في

www.un.org/en/events/africandescentdecade/pdf/African%20Descent%20Booklet_WEB_English.pdf.

١٩- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، نظمت المفوضية السامية بالشرراكة مع كرسي الأمير كلاوس في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (جامعة إراسموس، روتردام) ومعهد لاهاي للعدالة العالمية مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن موضوع "التفكير في المستقبل: الحق في التنمية في ضوء اقتراب الذكرى السنوية الثلاثين لإعلانه". وكان هدف المائدة المستديرة النظر في الأهمية المستمرة للحق في التنمية وسبل تجديده حيويته وإعماله بغية الاستجابة بإنصاف لاحتياجات أجيال الحاضر والمستقبل في مجالي التنمية والبيئة. وخلال المناقشة، شددت المفوضية السامية على الأهمية المستمرة للحق في التنمية، ولا سيما بوصفه إطاراً لتحقيق التنمية المستدامة^(١٧).

٢٠- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نظمت المفوضية السامية حلقة النقاش الأولى المقرر عقدها على صعيد مجلس حقوق الإنسان كل سنتين بشأن التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان. وتمثل هدف المناقشة في زيادة الوعي بالآثار السلبية التي قد تخلفها التدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان في البلدان المستهدفة وغير المستهدفة^(١٨).

٢١- وخلال دورة مجلس حقوق الإنسان المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، نظمت المفوضية السامية حلقة نقاش بشأن تعميم منظور حقوق الإنسان ركزت على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على الحق في التنمية. وشدد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على إتاحة الحق في التنمية بيئة مؤاتية لكفالة تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ عملياً وعلى وجوب اتسام عمليات التنمية بالشمولية والإنصاف. وبخصوص نقط الالتقاء الإضافية بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان الحق في التنمية، أشار المفوض السامي إلى أن الإعلان يعالج العوائق الهيكلية التي تقلل حظوظ الفئات الفقيرة وتحول دون استفادة الجميع من التنمية^(١٩).

٢٢- ونظمت المفوضية السامية بالتعاون مع جامعة السلام ومنتدى المنظمات غير الحكومية ذات المنحى الكاثوليكي نشاطاً جانبياً بعنوان "من أجل الكرامة والتنمية المستدامة للجميع". وكان هدف هذا النشاط النظر في الكيفية التي يمكن بها لإعمال الحق في التنمية أن ينشئ بيئة مؤاتية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والكيفية التي يمكن بها لخطة عام ٢٠٣٠ أن تدعم إعمال الحق في التنمية. كما ناقش المشاركون وسائل الإدماج والمطالبة وبناء القدرات المتاحة فيما يتعلق بالحق في التنمية في أوساط المجتمعات المحلية وفي برامج البحوث والتعليم^(٢٠).

٢٣- وقدمت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان ملاحظات في النشاط الجانبي للمجموعة الأفريقية بشأن الحق في التنمية. وأبرزت ما تكتسيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ

(١٧) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/PrinceClausReport27May2015.pdf.

(١٨) انظر الوثيقة A/HRC/31/82.

(١٩) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17109&LangID=E.

(٢٠) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/SearchOfDignity.aspx.

من أهمية في سياق أعمال الحق في التنمية. وشددت أيضاً على ضرورة مكافحة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها حتى لا يتخلف أي منها عن ركب التنمية، مع البدء، حيثما أمكن، بأكثرها تخلفاً. وقالت إن استمرار الفقر وتفاقم أوجه عدم المساواة هما الخطران الرئيسيان اللذان يهددان حقوق الإنسان والتنمية، وبالتالي، السلم والأمن بشكل مباشر^(٢١).

٢٤- ودعمت المفوضية السامية العمليات الحكومية الدولية التي أفضت إلى اعتماد خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونشرت المفوضية أداة الدعوة المعنونة "رسائل رئيسية بشأن حقوق الإنسان وتمويل التنمية" (انظر المرفق الأول). ووجه المفوض السامي رسالة مفتوحة بشأن حقوق الإنسان في سياق تمويل خطة التنمية^(٢٢) إلى الدول يدعوها فيها إلى اتخاذ تدابير محددة لضمان تمويل شامل وتشاركي لخطة التنمية يفيد أكثر الفئات ضعفاً، وإلى مساءلة جميع الأطراف والجهات المعنية، والوفاء بالالتزامات المقطوعة في مجال حقوق الإنسان بالعمل معاً من أجل عالم أفضل.

٢٥- ونظمت المفوضية السامية نشاطاً جانبياً وقدمت بياناً باسم المفوض السامي إلى الجلسة العامة للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد شدد المفوض السامي في البيان على أن تمويل التنمية يجب أن يستجيب لمطالب جميع الأشخاص بتلبية أبسط احتياجاتهم في عالم لا تنقصه الوسائل لأعمال حقوق الإنسان للجميع مع أنه لم يفلح في إبداء الإرادة اللازمة لذلك. ودعا الدول إلى الحرص على أن تعكس جهودها الرامية إلى تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ احتياجات الشعوب ومطالبها، وأن تدمج بالكامل الالتزامات ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان وتراعي ضرورة اتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان^(٢٣).

٢٦- وكنتيجة لأنشطة الدعوة التي قامت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجهات أخرى، تتضمن خطة عمل أديس أبابا اعتبارات عديدة بشأن حقوق الإنسان من قبيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والإبلاغ عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، والحاجة إلى الضمانات البيئية والاجتماعية في سياق أنشطة مؤسسات الأعمال التجارية ومصارف التنمية. واتفقت الدول الأعضاء على تعزيز الإدماج المالي، والحد من أوجه عدم المساواة، والسعي إلى القضاء على الفقر المدقع، وضمان المساواة بين الجنسين، وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع، مع التركيز على من هم في أدنى مستوى تحت خط الفقر. وتعتمد منظمات المجتمع المدني على نحو متزايد تحليلاً لتمويل التنمية يقوم على حقوق الإنسان.

(٢١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17126&LangID=E

(٢٢) اطلع على الرسالة في

www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/20150617_HC_open_letter_H_FFD.pdf

(٢٣) اطلع على البيان في www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16246

٢٧- ودافعت المفوضية السامية عن الأهمية المحورية لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودعت إلى التنمية الأكثر إنصافاً، بما في ذلك على الصعيد العالمي. وتشدد المفوضية السامية باستمرار على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسترشد على نحو صريح بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك الاحترام التام للقانون الدولي؛ وتستوحي أسسها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتستنير بصكوك أخرى منها إعلان الحق في التنمية^(٢٤). واضطلعت المفوضية السامية بدور نشط في وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ودعت إلى تصنيف البيانات وفقاً لأسس التمييز المعترف بها لقياس التقدم المحرز في مكافحة أوجه عدم المساواة ومظاهر الإجحاف والتمييز. ونشرت المفوضية السامية مذكرة توجيهية بشأن جمع البيانات وتصنيفها بعنوان "اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات: الاهتمام بالجميع في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"^(٢٥).

٢٨- ونظمت المفوضية السامية حفل التوقيع على تعهد جنيف بحقوق الإنسان ضمن الإجراءات المتعلقة بالمناخ، الذي استضافته البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. ويدعو التعهد إلى تعاون حقيقي بين ممثلي الدول في العمليات المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ من أجل إثراء الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وشاركت المفوضية السامية في مفاوضات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ودعت المفوضية السامية إلى اعتماد الهدف المتسم بأكبر قدر ممكن من الطموح فيما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ، وطالبت باتخاذ إجراءات سريعة وعادلة فيما يتعلق بالمناخ ودعت إلى مراعاة وحماية جميع هذه الإجراءات لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وشكلت أداة المفوضية السامية المعنونة "رسائل رئيسية بشأن حقوق الإنسان وتمويل التنمية" (انظر المرفق الثاني) أساس هذه الدعوة.

٢٩- وأصدر المفوض السامي مقال رأي وبيانات صحفية ودعا، ضمن جملة أمور، إلى تقليص الاحترار إلى ما لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وتحسين التعاون الدولي لمواجهة تغير المناخ، وإدراج لهجة قوية بشأن حقوق الإنسان في منطوق اتفاق باريس. وقدمت المفوضية السامية ورقة بعنوان "فهم حقوق الإنسان وتغير المناخ"^(٢٦) إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس، وقدمت الدعم إلى عدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في سياق مشاركتهم في المفاوضات، وشاركت في أنشطة جانبية متعددة ونظمت مؤتمراً صحفياً بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ خلال يوم حقوق الإنسان. وخلال الدورة التاسعة

(٢٤) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ١٠.

(٢٥) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(٢٦) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/COP21.pdf.

والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، نظمت المفوضية السامية حلقة نقاش بشأن آثار تغير المناخ على التمتع بالحقوق في الصحة. وشدد المشاركون في الحلقة، بمن فيهم المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمقرر الخاص المعني بحقوق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، على ضرورة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بالمناخ^(٢٧).

٣٠- وكنتييجة لهذه الإجراءات وغيرها من أنشطة الدعوة، يشكل اتفاق باريس أول اتفاق متعدد الأطراف من نوعه في مجال تغير المناخ يتضمن إشارات صريحة إلى حقوق الإنسان. كما يتضمن الاتفاق الهدف الطموح المتمثل في تقليص الاحترار إلى ما دون درجتين مئويتين ومواصلة الجهود من أجل تقليصه إلى ١,٥ درجة مئوية. وتشمل العناصر الإيجابية الأخرى إشارات إلى مبدأ المساواة والمسؤولية المشتركة والمتمايزة، وإلى الالتزامات في مجال تمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وإلى إطار جديد للشفافية، وآلية لرصد ومتابعة الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ، وإلى تعزيز التعاون فيما يتعلق بالخسائر والأضرار، والأحكام الخاصة المتعلقة بأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والفئات الضعيفة، وإلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

جيم- التعاون بين الوكالات وتعميم مراعاة الحق في التنمية

٣١- إن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في سياسات منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة ببرامج التنمية يشكل جزءاً لا يتجزأ من ولاية المفوض السامي وركناً رئيسياً من أركان برنامج عمل المفوضية.

٣٢- وقدمت المفوضية، من خلال مكاتبها القطرية والإقليمية، وكذلك من خلال الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الدعم والمساعدة التقنية، بما يشمل مشاركة مستشارين في حقوق الإنسان، إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في البرامج القطرية المشتركة وفي أعمالها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك ما يتعلق بوسائل التنفيذ. وعملت المفوضية السامية من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك بطرق منها تعزيز القدرات القيادية في مجال حقوق الإنسان لدى المنسقين المقيمين وقادة الأمم المتحدة من خلال الحوارات المتعلقة بالقيادة والبرنامج التوجيهي للمنسقين المقيمين. كما ساهمت المفوضية السامية في منشور مجموعة

(٢٧) انظر الوثيقة A/HRC/32/24 والوثيقة A/HRC/32/23 وكذلك

www.google.ch/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0ahUKEwix94Pc_obOAhUBECwKHZVXDeEQFgglMAE&url=http%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2FEN%2FHRBodies%2FHRC%2FRegularSessions%2FSession31%2FDocuments%2FClimateChange.doc&usq=AFQjCNFC.FELeQzIQ8zwDseu8SZ8xY_yC8A

الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠١٥: "مذكرة توجيهية في مجال حقوق الإنسان للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية" (٢٨).

٣٣- وخلال الجهد المبذول طوال ١٥ سنة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ارتفع مستوى دعم مصارف التنمية المتعددة الأطراف من ٥٠ إلى ١٢٧ بليون دولار سنوياً تشمل المنح، والقروض التساهلية وغير التساهلية، وأدوات تقاسم المخاطر، والضمانات، والاستثمارات في أسهم رأس المال^(٢٩). غير أنه ستلزم تريليونات من الدولارات لتمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في القطاعات المعرضة لمخاطر كبيرة من قبيل الهياكل الأساسية الضخمة. وشاركت المفوضية السامية مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف منذ عام ٢٠١٤ في الدعوة، وفقاً لمبادئ إعلان الحق في التنمية، إلى تنمية أكثر إنصافاً وسياسات وقائية أكثر صرامة فيما يتعلق بالقروض الاستثمارية حرصاً على ألا تسبب المشاريع المدعومة أو تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٥، ركزت المفوضية السامية في المقام الأول على عمليات التشاور في الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

٣٤- وواصلت المفوضية السامية تنسيق ودعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها التنفيذية، من قبيل مبادرة "التكيف مع الغرض" ومبادرة "التعميم وتسريع الإنجاز ودعم السياسات". وبدعم مالي من صندوق استئماني متعدد المانحين، عمل الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إدماج حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة الإنمائي في جميع البلدان. كما دعمت المفوضية السامية نظام الأمم المتحدة للتنمية في الوفاء بمسؤوليات ومتطلبات مبادرة "حقوق الإنسان أولاً".

٣٥- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بيان التزام يهدف إلى جعل ضرورة مكافحة أوجه عدم المساواة ومظاهر الإجحاف والتمييز في طليعة جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستند بيان الالتزام إلى ورقة لتحديد الموقف بشأن المساواة وعدم التمييز أعدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج^(٣٠). وفي إطار هذه المبادرة، تعكف المفوضية السامية، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على وضع إطار عمل مشترك لمكافحة التمييز وعدم المساواة.

(٢٨) متاحة في <https://undg.org/wp-content/uploads/2015/12/UNDG-Guidance-Note-on-Human-Rights-for-RCs-and-UNCTs-final.pdf>

(٢٩) انظر www.worldbank.org/en/news/speech/2015/07/13/third-international-conference-financing-development

(٣٠) انظر الوثيقة CEB/2015/6، المرفق الثالث.

ثالثاً- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعمال الحق في التنمية

٣٦- على غرار ما أكدته المفوض السامي خلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن تعميم إعمال حقوق الإنسان، توجد صلة وثيقة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان الحق في التنمية. فخطة عام ٢٠٣٠، يجعلها الإنسان محور اهتمامها، يمكن أن تحدث الزخم السياسي اللازم لإعمال الحق في التنمية، في حين يوفر الحق في التنمية بيئة مؤاتية حيوية لضمان تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ من حيث الممارسة واتسام عمليات التنمية بالشمولية والعدل^(٣١).

٣٧- وشدد المفوض السامي على التقارب الموضوعي بين إعلان الحق في التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى الهدف العام المتمثل في القضاء على التمييز وعدم المساواة، وعلى ضرورة التعاون والمساعدة الدوليين وضرورة إيلاء اهتمام متساو لمسألتي التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة. كما شدد على أهمية المساواة والمؤشرات أو البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا الصدد وعلى ضرورة ربط رصد حقوق الإنسان بمتابعة واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٨- وتستتير خطة عام ٢٠٣٠ بإعلان الحق في التنمية^(٣٢). وتسترشد بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام القانون الدولي، وتستوحي أسسها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بضرورة بناء مجتمعات قوامها السلم والعدل والاندماج توفر المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة وتقوم على جملة أسس منها مراعاة حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)^(٣٣).

٣٩- وبالإضافة إلى الاعتراف الصريح بالحق في التنمية، تعيد خطة عام ٢٠٣٠ تأكيدها وتعترف بشكل غير مباشر بأنها تستوحي أسسها من الحق في التنمية بإشارتها إلى أن إعلان الألفية مصدر من مصادرها. وفي إعلان الألفية، التزم رؤساء الدول والحكومات بجعل الحق في التنمية واقعاً معيشاً لكل شخص وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة^(٣٤). كما تعيد خطة عام ٢٠٣٠ تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣٥)، الذي ينص المبدأ ٣ منه على وجوب إعمال الحق في التنمية لتلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل بشكل منصف.

(٣١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17107&LangID=E

(٣٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ١٠.

(٣٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥.

(٣٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ١١.

(٣٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ١٢.

٤٠ - وبالإضافة إلى هذا الاعتراف المباشر وغير المباشر بوجود روابط بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان الحق في التنمية، يوجد بينهما أيضاً تقارب موضوعي. فبموجب المادة ٤(١) من إعلان الحق في التنمية، يجب على الدول أن تتخذ، فردياً وجماعياً، خطوات لوضع سياسات إنمائية دولية لتيسير الأعمال التام للحق في التنمية. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بلا شك، إحدى هذه السياسات الإنمائية الدولية.

٤١ - ويتوخى إعلان الحق في التنمية وخطة عام ٢٠٣٠ معاً عملية تنمية محورها الإنسان، يمكن في إطارها أعمال جميع حقوق الإنسان على نحو تام. ويسعى كلاهما إلى القضاء على الفقر والتمييز وعدم المساواة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، بهدف تحسين رفاه الإنسان ومعالجة العوائق الهيكلية التي تقلل حظوظ الفقراء وتمنع استفادة الجميع من التنمية. وعلى سبيل المثال، تتعهد خطة عام ٢٠٣٠ بعدم إغفال أي شخص وبالتركيز بالدرجة الأولى على من هم أكثر تخلفاً عن ركب التنمية. وتكرس اثنين من أهدافها للمساواة، مع التزامات بالقضاء على التمييز والإقصاء اللذين يستهدفان النساء والفتيات.

٤٢ - وتعتز خطة عام ٢٠٣٠ بأنه ينبغي معالجة مسألتي التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف معاً، وتكرر ما جاء في الحق في التنمية من تشديد على رفاه الإنسان وعدم قابلية حقوق الإنسان كافة للتجزئة وعلى حق كل فرد من أفراد المجتمع في أن يشارك بالكامل وبحرية في عملية صنع القرار. ويعتبر إعلان الحق في التنمية التنمية حقاً يحول لكل شخص المشاركة بنشاط وحرية وفعالية في التنمية والاستفادة من التوزيع العادل لمنافعها.

٤٣ - ويجب على الدول أن تتعاون مع بعضها البعض من أجل القضاء على العقوبات التي تعترض التنمية ومن أجل تعزيز النظام الاقتصادي القائم على المساواة في السيادة. وتُفعل خطة عام ٢٠٣٠ هذا الالتزام من خلال الغايات المحددة في مجال التنفيذ المدرجة في إطار كل هدف من أهدافها، وكذلك من خلال الالتزامات المتعلقة بالشراكات الواردة في إطار الهدف ١٧.

٤٤ - ويعالج إعلان الحق في التنمية الأسباب الجذرية والقضايا المتعلقة بالنظم والتحديات الهيكلية في توقيه إحلال نظام جديد للتنمية على جميع الصعد. وتسلم بضرورة وجود بيئة مؤاتية تفضي إلى السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة اجتماعياً وإيكولوجياً. وتعتز خطة عام ٢٠٣٠، بدورها، بضرورة تجاوز نموذج التنمية التقليدي - الذي يركز على التنمية الاقتصادية - والاستعاضة عنه برؤية تحويلية كاملة تستوعب أبعاد التنمية الثلاثة كلها: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٤٥ - وإلى جانب خطة عمل أديس أبابا، يوفر الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة الزخم لإعمال الحق في التنمية. وتتضمن الغايات الواردة في الهدف ١٧ التزامات تتعلق بتعبئة الموارد المالية اللازمة؛ وبالتعاون وإتاحة فرص الاستفادة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتبادل المعارف؛ وتعزيز الدعم الدولي من أجل تنفيذ برامج فعالة ومحددة الأهداف لبناء القدرات في البلدان النامية؛ وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومفتوح وخال من التمييز ومنصف.

٤٦- وتعترف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بالمساهمة والدور الإيجابي للقطاع الخاص في مجال التنمية، مع التشديد على ضرورة حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية وفقاً للمعايير والاتفاقات الدولية ذات الصلة وغيرها من المبادرات، من قبيل المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"^(٣٦).

٤٧- وتوجد اختلافات بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان الحق في التنمية. وأهمها أن الحق في التنمية حقٌّ من حقوق الإنسان. فالتنمية، باعتبارها حقاً، تتجاوز إطار العمل التطوعي والخيري؛ فهي حق تترتب عليه التزامات وواجبات موازية. وعلى العكس من ذلك، تشكل أهداف التنمية المستدامة سياسة إنمائية دولية والتزاماً سياسياً. ويساهم تنفيذ هذه الأهداف في إعمال الحق في التنمية.

٤٨- وناقش الفريق العامل المعني بالحق في التنمية خطة عام ٢٠٣٠ في سياق الحق في التنمية. وتتعلق اثنتان من توصياته على وجه الخصوص بهذا الموضوع. فقد أوصى بأن يدرس الفريق العامل، في مداولاته المقبلة، مساهمات الدول في إعمال الحق في التنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وفقاً للآليات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. كما أوصى بأن تنظر المفوضية السامية في مسألة تيسير مشاركة الخبراء في الدورة الثامنة عشرة للفريق العامل لتوفير المشورة من أجل المساهمة في المناقشة المتعلقة بتنفيذ وإعمال الحق في التنمية وبالأثار ذات الصلة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣٧).

٤٩- وتشير هاتان التوصيتان إلى اتجاه عمل الفريق العامل في المستقبل. وقد يساهم تنفيذهما في جعل هذا العمل أقل تسييساً وأكثر مواكبة للعملية الحكومية الدولية الجارية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٠- يمكن اعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سياسة إنمائية دولية بارزة وخطة عمل لإعمال الحق في التنمية. وتستتير بالحق في التنمية وتستمد أسسها منه؛ ويشكل الحق في التنمية بالفعل، إلى جانب جميع حقوق الإنسان بصورة أعم، جوهر خطة عام ٢٠٣٠.

٥١- وينبغي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن توجه جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، عملية التنفيذ على جميع الصعد.

(٣٦) انظر الوثيقة A/HRC/17/31.

(٣٧) انظر الوثيقة A/HRC/33/45.

٥٢- ويتطلب تفعيل الالتزام بعدم إغفال أي أحد اتباع نهج متسق ومتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي بالتالي أن تستند جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلى جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وأن تتواءم معها بشكل صريح. ويجب إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، بوتيرة متزايدة في سياسات التمويل والتجارة والاستثمار دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

٥٣- وتوفر عملية متابعة واستعراض تنفيذ الأهداف أساساً متيناً لتقييم الأعمال التدريجي للحق في التنمية. وينبغي أن تستند عملية وضع المؤشرات الرامية إلى قياس وتيسير تحقيق الأهداف، ولا سيما جمع البيانات وتصنيفها، إلى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

٥٤- ويمكن أن يوفر تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ معلومات تكميلية لآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، من أجل تقييم التقدم المحرز في أعمال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن توفر التوصيات التي قدمها الفريق العامل وغيره من آليات حقوق الإنسان معلومات مفيدة لآليات متابعة تمويل التنمية وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٥- وتوفر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالعقود المسؤولة^(٣٨) أساساً متيناً لتأطير وتوجيه مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٥٦- وينبغي دعم وتشجيع جهود المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الرامية إلى ضمان مراعاة جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

(٣٨) انظر الوثيقة A/HRC/17/31/Add.3.

Annex I

Key messages on human rights and financing for development of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

1. The following obligations and responsibilities should be reflected in efforts to finance development in order to foster policy coherence and to ensure equitable, inclusive development that benefits all persons without discrimination.

To expend maximum available resources

2. Under core human rights treaties, States acting individually and collectively, are obligated to mobilize and allocate the maximum available resources for the progressive realization of economic, social and cultural rights, as well as the advancement of civil and political rights and the right to development. To eradicate poverty, achieve the Sustainable Development Goals and fulfil their human rights commitments, States must endorse a financing framework that equals these ambitions. To mobilize the unprecedented amount of resources needed for the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development, all stakeholders will need to effectively mobilize all available resources, including through new and innovative sources of finance (such as financial transaction taxes and carbon taxes) that are additional to traditional official development assistance (ODA), predictable and stable, and distribute global income to reduce inequalities.

International cooperation

3. States have committed to international cooperation for the realization of human rights. Meeting existing ODA commitments fully and in a timely manner will be critical to achieve the goal of ending extreme poverty by 2030 and represents one key step towards the fulfilment of State human rights commitments to mobilize maximum available resources for the promotion, protection and fulfilment of human rights. Pursuant to relevant human rights principles, ODA should be effective and transparent, it should be administered through participatory and accountable processes, and it should be targeted towards the people and groups most in need, including within those States where the ability to mobilize domestic resources is weakest.

To ensure participatory, human rights-based development

4. National Governments bear the primary responsibility for development in their own countries. National financing strategies, fiscal policies, tax systems, subsidies, development plans, and budgets should benefit the poorest and most marginalized and be the product of transparent and participatory processes. Effective governance for sustainable development demands that public institutions in all countries and at all levels conform to international human rights standards and principles and thus that they be non-discriminatory, inclusive, participatory and accountable to people. Laws and institutions must protect human rights under the rule of law, including in the economic sphere.

To create an international order in which all human rights can be realized

5. All countries bear responsibilities for international cooperation and to create an enabling international environment for development. The new global partnership for sustainable development must tackle global inequities, including in trade, finance and investment, as well as combating corruption, illicit flows of funds, trade mispricing and tax evasion.

To guarantee equal access and non-discrimination

6. States have committed to guarantee equality and non-discrimination. They should strive to ensure universal and transparent access to affordable and appropriate financial services across income, gender, geography, age and other groups. This implies establishing effective regulation, recourse mechanisms and consumer protection agencies to prevent predatory lending and ensure greater financial literacy of consumers.

To ensure empowerment of excluded groups

7. Specific barriers to women's access to finance must be eliminated. Women and girls must have equal access to financial services and the right to own land and other assets. Indigenous peoples' rights should be fully reflected in line with the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples. In particular, their rights to their lands, natural resources and territories, and to the benefits from their traditional knowledge should be protected. Actions likely to impact their rights should not be taken without their free, prior and informed consent. Indigenous peoples have the right to participate in decision-making related to and to benefit from the use of their knowledge, innovations and practices. The human rights of migrants should be protected, regardless of their status. Discriminatory barriers to their development should be removed. Migrants should not be treated as an economic commodity. Policies on remittances should take into account that remittances are private sources of finance and seek to reduce their costs.

To respect human rights and do no harm

8. As businesses assume an ever-expanding role in the development and economic spheres their adherence to the human rights responsibilities outlined in the Guiding Principles on Business and Human Rights becomes increasingly critical. Businesses must respect human rights and do no harm. These responsibilities apply in the context of public private partnerships, blended finance instruments, foreign direct investment and all private business activities. With regard to public-private partnerships and blended finance, the risks and benefits of investments should be shared equitably between public and private investors. Both private and public sector partners must meet their respective human rights responsibilities and obligations. In working together, States and businesses should incorporate social, environmental, labour, human rights and gender equality considerations into their activities and subject public private partnerships to human rights safeguards and rigorous due diligence, including human rights impact assessments.

To protect persons from human rights abuses committed by private actors

9. States have an obligation to actively prevent private activities, including investments, from undermining human rights. States should establish appropriate regulations and oversight mechanisms to protect human rights from the potentially negative impacts of public-private partnerships and blended finance instruments. Measures should be taken to ensure that the provisions of international trade and investment agreements do not protect investor interests at the expense of State policy space to promote the realization of human rights.

To ensure accountability

10. All States should adopt policies and institutional, legal and regulatory frameworks to encourage responsible and accountable investment in sustainable development. Such frameworks should include human rights and sustainability criteria and align investor incentives with sustainable development. They should go beyond voluntary reporting and require all companies to undertake mandatory economic, environment, social and

governance reporting commensurate with the level of risk posed by their activities. This will help to identify, prevent and mitigate any risk of adverse human rights impacts.

To guarantee all persons enjoy the rights to food and health as well as the benefits of science and its applications

11. States must take steps to ensure that global intellectual property regimes do not obstruct the realization of the right to food, hinder access to medicines, or impede the benefits of development from reaching the poor and marginalized, including through application of the trade-related aspects of intellectual property rights flexibilities, while at the same time ensuring that intellectual property regimes create appropriate incentives to help meet sustainable development objectives. Environmentally clean and sound technologies should be accessibly priced and broadly disseminated. The cost of their development should be equitably shared, and their benefits should be equitably distributed between and within countries.

To ensure sovereign debt arrangements do not undercut the realization of human rights

12. States have committed to cooperate to mobilize maximum available resources for the progressive realization of human rights. Unsustainable debt burdens should not be permitted to threaten State efforts to fulfil their human rights obligations. All States would benefit from a permanent, fair and effective sovereign debt workout mechanism. All States, international financial institutions, relevant United Nations agencies, funds and programmes and the private sector, should cooperate to avoid sovereign debt crises by agreeing to guidelines that ensure sustainable, transparent lending and borrowing that benefits and is accountable to people, taking into consideration the guiding principles on foreign debt and human rights endorsed by the Human Rights Council.

To address climate harms to human rights

13. Climate change affects people everywhere. Yet, the poorest and most marginalized individuals, communities and countries that have contributed the least to greenhouse emissions often bear the greatest burden. Efforts to mitigate and adapt to the impacts of climate change should therefore meet the special needs and circumstances of developing countries and of vulnerable and marginalized persons everywhere. For example, harmful fossil fuel and agricultural subsidies, both direct and indirect, should be phased out with safeguards that minimize the impact on the poorest and most vulnerable. Conversely, carbon taxes, with appropriate safeguards to minimize impacts on the poorest and most vulnerable, could be designed to internalize environmental externalities and finance sustainable development efforts.

To align economic policies and institutions with human rights standards

14. A road map should be put in place for economic governance reforms that ensure fair representation of emerging and developing countries in international financial and economic decision making, prevent future economic crises and promote sustainable, inclusive economic progress. Policy coherence, particularly human rights policy coherence, will be critical for the successful implementation of the 2030 Agenda. This will entail taking measures to ensure coherence between current international legal regimes for trade, finance, and investment on the one hand and norms and standards for labour, the environment, human rights, equality and sustainability on the other hand.

To monitor human rights progress

15. A people-centred and planet-sensitive post-2015 human rights and development agenda must adopt a broader measure of progress than the gross domestic product. It must take into account the three dimensions of sustainable development and be rooted in a human rights-based approach to development. The objective should be to capture the degree to which the strength of an economy meets the needs and rights of people, and how sustainably and equitably it does so. By monitoring progress toward fulfilment of human rights objectives, States can make informed decisions regarding the effective use of resources for the progressive realization of human rights.

To ensure accountability of all duty bearers to rights holders

16. States should regularly review and monitor the global partnership for sustainable development based on specific, measureable, time-bound targets to ensure the accountability of all States for their commitments. The review of the global partnership for sustainable development should draw upon and feed into existing monitoring mechanisms, including by integrating in a structured manner the work of relevant human rights bodies. The monitoring of financing for development needs to go beyond the tracking of financial flows and also assess the development results of such financial flows as well as progress on addressing systemic issues. Monitoring efforts must be underpinned by a human rights-based data revolution that makes information more available, accessible and more broadly disaggregated to track development impacts for all people in all countries.

Annex II

Key messages on human rights and climate change of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

1. In order to foster policy coherence and help ensure that climate change mitigation and adaptation efforts are adequate, sufficiently ambitious, non-discriminatory and otherwise compliant with human rights obligations, the following considerations should be reflected in all climate action.

To mitigate climate change and to prevent its negative human rights impacts

2. States have an obligation to respect, protect, fulfil and promote all human rights for all persons without discrimination. Failure to take affirmative measures to prevent human rights harms caused by climate change, including foreseeable long-term harms, breaches this obligation. The fifth assessment report of the Intergovernmental Panel on Climate Change confirms that climate change is caused by anthropogenic emissions of greenhouse gases. Among other impacts, climate change negatively affects people's rights to health, housing, water and food. These negative impacts will increase exponentially according to the degree of climate change that ultimately takes place and will disproportionately affect individuals, groups and peoples in vulnerable situations including, women, children, older persons, indigenous peoples, minorities, migrants, rural workers, persons with disabilities and the poor. Therefore, States must act to limit anthropogenic emissions of greenhouse gases (e.g. mitigate climate change), including through regulatory measures, in order to prevent to the greatest extent possible the current and future negative human rights impacts of climate change.

To ensure that all persons have the necessary capacity to adapt to climate change

3. States must ensure that appropriate adaptation measures are taken to protect and fulfil the rights of all persons, particularly those most endangered by the negative impacts of climate change such as those living in vulnerable areas (e.g. small islands, riparian and low-lying coastal zones, arid regions and the poles). States must build adaptive capacities in vulnerable communities, including by recognizing the manner in which factors such as discrimination, and disparities in education and health affect climate vulnerability, and by devoting adequate resources to the realization of the economic, social and cultural rights of all persons, particularly those facing the greatest risks.

To ensure accountability and effective remedy for human rights harms caused by climate change

4. The Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights and other human rights instruments require States to guarantee effective remedies for human rights violations. Climate change and its impacts, including sea-level rise, extreme weather events and droughts have already inflicted human rights harms on millions of people. For States and communities on the frontline, survival itself is at stake. Those affected, now and in the future, must have access to meaningful remedies, including judicial and other redress mechanisms. The obligations of States in the context of climate change and other environmental harms extend to all rights holders and to harm that occurs both inside and beyond boundaries. States should be accountable to rights holders for their contributions to climate change, including for failure to adequately regulate the emissions of businesses under their jurisdiction, regardless of where such emissions or their harms actually occur.

To mobilize maximum available resources for sustainable, human rights-based development

5. Under core human rights treaties, States acting individually and collectively are obligated to mobilize and allocate the maximum available resources for the progressive realization of economic, social and cultural rights, as well as for the advancement of civil and political rights and the right to development. The failure to adopt reasonable measures to mobilize available resources to prevent foreseeable human rights harms caused by climate change breaches this obligation. The mobilization of resources to address climate change should complement and not compromise other efforts of Governments to pursue the full realization of all human rights for all, including the right to development. Innovative measures such as carbon taxes, with appropriate safeguards to minimize negative impacts on the poor, can be designed to internalize environmental externalities and mobilize additional resources to finance mitigation and adaptation efforts that benefit the poorest and most marginalized.

International cooperation

6. The Charter of the United Nations, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and other human rights instruments impose upon States the duty to cooperate to ensure the realization of all human rights. Climate change is a human rights threat with causes and consequences that cross borders; thus, it requires a global response, underpinned by international solidarity. States should share resources, knowledge and technology in order to address climate change. International assistance for climate change mitigation and adaptation should be additional to existing official development assistance commitments. Pursuant to relevant human rights principles, climate assistance should be adequate, effective and transparent, it should be administered through participatory, accountable and non-discriminatory processes, and it should be targeted toward persons, groups, and peoples most in need. States should engage in cooperative efforts to respond to climate-related displacement and migration and to address climate-related conflicts and security risks.

To ensure equity in climate action

7. The Rio Declaration on Environment and Development, the Vienna Declaration and Programme of Action and The Future We Want all call for the right to development, which is articulated in the Declaration on the Right to Development, to be fulfilled so as to meet equitably the developmental and environmental needs of present and future generations. The United Nations Framework Convention on Climate Change calls for States to protect future generations and to take action on climate change “on the basis of equity and in accordance with their common but differentiated responsibilities and respective capabilities”. While climate change affects people everywhere, those who have contributed the least to greenhouse gas emissions (i.e. the poor, children and future generations) are those most affected. Equity in climate action requires that efforts to mitigate and adapt to the impacts of climate change should benefit people in developing countries, indigenous peoples, people in vulnerable situations and future generations.

To guarantee that everyone enjoys the benefits of science and its applications

8. The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights states that everyone has the right to enjoy the benefits of science and its applications. All States should actively support the development and dissemination of new climate mitigation and adaptation technologies including technologies for sustainable production and consumption. Environmentally clean and sound technologies should be accessibly priced, the cost of their development should be equitably shared, and their benefits should be fairly distributed between and within countries. Technology transfers between States should take place as needed and appropriate to ensure a just, comprehensive and effective international response

to climate change. States should also take steps to ensure that global intellectual property regimes do not obstruct the dissemination of mitigation and adaptation technologies while at the same time ensuring that these regimes create appropriate incentives to help meet sustainable development objectives. The right of indigenous peoples to participate in decision-making related to and benefit from the use of their knowledge, innovations and practices should be protected.

To protect human rights from business harms

9. The Guiding Principles on Business and Human Rights affirm that States have an obligation to protect human rights from harm by businesses, while businesses have a responsibility to respect human rights and to do no harm. States must take adequate measures to protect all persons from human rights harms caused by businesses; to ensure that their own activities, including activities conducted in partnership with the private sector, respect and protect human rights; and where such harms do occur to ensure effective remedies. Businesses are also duty bearers. They must be accountable for their climate impacts and participate responsibly in climate change mitigation and adaptation efforts with full respect for human rights. Where States incorporate private financing or market-based approaches to climate change within the international climate change framework, the compliance of businesses with these responsibilities is especially critical.

To guarantee equality and non-discrimination

10. States have committed to guarantee equality and non-discrimination. Efforts to address climate change should not exacerbate inequalities within or between States. For example, indigenous peoples' rights should be fully reflected in line with the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples and actions likely to impact their rights should not be taken without their free, prior and informed consent. Care should also be taken to ensure that a gender perspective, including efforts to ensure gender equality, is included in all planning for climate change mitigation and adaptation. The rights of children, older persons, minorities, migrants and others in vulnerable situations must be effectively protected.

To ensure meaningful and informed participation

11. The International Covenant on Civil and Political Rights and other human rights instruments guarantee all persons the right to free, active, meaningful and informed participation in public affairs. This is critical for effective rights-based climate action and requires open and participatory institutions and processes, as well as accurate and transparent measurements of greenhouse gas emissions, climate change and its impacts. States should make early-warning information regarding climate effects and natural disasters available to all sectors of society. Adaptation and mitigation plans should be publicly available, transparently financed and developed in consultation with affected groups. Particular care should be taken to comply with relevant human rights obligations related to participation of persons, groups and peoples in vulnerable situations in decision-making processes and to ensure that adaptation and mitigation efforts do not have adverse effects on those that they should be protecting. Human rights impact assessments of climate actions should be employed to ensure that they respect human rights. Further, States should develop and monitor relevant human rights indicators in the context of climate change, keeping disaggregated data to track the varied impacts of climate change across demographic groups and enabling effective, targeted and human rights compliant climate action.